مؤسسات عديدة صغيرة الحجم تسودها العلاقات البطريركية»[1]. ان مثل هذا الحكم، الذي يتجاهل الاتجاهات الابرز في تطور الطبقة العامة، الا وهي تنامي حجمها وتمركزها وازدياد ارتباطها بالآلة والانتاج الحديث وتنامي الشرائح البروليتارية الصناعية داخلها، ناجم عن الميل المسبق لاستقراء الخصائص العيانية الملموسة للطبقة العاملة من خلال منظومة من الاحكام البالية عن الخصائص العامة للطبقة العاملة في البلدان المتخلفة، اي اسقاطها بشكل متعسف، والابتعاد عن النظرة التاريخية التي ترى الظواهر في تطورها وسيرورة تبدلها. وربما اسهم، ايضا، في الوصول الى هذه الاحكام الاستسلام للاحصاءات الرسمية دون تدقيق او تمحيص. لكن الاخطر من هذا وذاك هو الوقوع في شرك النخب البرجوازية الصغيرة، التي تجد مصلحة لها في الحط من خصائص الطبقة العاملة، كتبرير ايديولوجي لعزلتها عن الحركة الجماهيرية ولتبرير نهجها المغلق الحلقي الضيق وتصورها الذاتي تجاه مهمات تنظيم وتعبئة الطبقة العاملة، او ربما، لتبرير طموحها للحلول محل الطبقة العاملة بحجة صغر حجمها وتبعثرها وعدم قدرتها المزعوم على القيام بدورها الطليعي. وغني عن البيان ان هذا الموقف يغذي الاتجاهات السياسية التي تستبدل الطبقة العاملة بالفلاحين، وترى ان الاخيرين هم القوة الاكثر ثورية في المجتمع.

اتجاهات التطور الاقتصادي في السبعينات

شهد الاردن خلال معظم سنوات السبعينات ومطلع الثمانينات مرحلة من الانتعاش والنمو الاقتصادي السريع، بالمقارنة مع فترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢، التي تميزت بالركود الاقتصادي الشديد. وعبرت عن هذه الحقيقة ارقام الجدول رقم ١، التي تظهر ان الناتج المحلي الاجمالي، وهو حصيلة الدخول المتحققة لدى مختلف القطاعات، نما بوتيرة عالية نسبيا، وان لم تكن معدلات نموه هذه مطابقة لاهداف خطط التنمية الرسمية (١٩٧٣ /١٩٧٥ و ١٩٧٦/ ١٩٨٠) بل دونها. فقد بلغت معدلات النمو الحقيقي، بالاسعار الثابتة، نسبة ٧٪ سنويا خلال السنوات ١٩٧٣/ ١٩٧٥، و١٠,٩٪ خلال السنوات ١٩٧٦/ ١٩٨٠[2]. وهي معدلات نمو سريعة فعلا، اذا ما قورنت بالفترة السابقة ١٩٦٧/ ١٩٧٢، وتعتبر استئنافا لمعدلات النمو السريعة التي عرفتها الخمسينات والستينات.

ولكن، من الواضح ان هذه الوتيرة السريعة للنمو الاقتصادي ليست الا مؤشرا وحيد الجانب، وغالبا ما يكون مضللا، خاصة اذا لم ينظر اليه من خلال قدرته على تحقيق تحويل جذري في البنية الاقتصادية، التي تتميز تقليديا بالاختلال الشديد والتشوه وانعدام التوازن من جراء الهيمنة الطاغية للقطاعات الخدمية على الاقتصاد الاردني. كما ان هذا التعاظم الكمي لحجم النشاط الاقتصادي والدخول المتولدة عن الانتاج المحلي لم يقترن، ايضا، بالحد من التبعية المفرطة للسوق الرأسمالي والنظام الامبريالي العالمي، بل نجد، على النقيض من ذلك، ان هذا النمو يجري على قاعدة تكرس وتؤيد الاختلال الداخلي للبنية الاقتصادية وتشوهها، مثلما انه نمو يفاقم مستوى التبعية ويجعل الانفكاك منها اكثر صعوبة.

وهكذا، نجد ان وتائر النمو السريعة التي عرفها الاقتصاد الاردني خلال السبعينات، ولا سيما في النصف الثاني منها، وفي مطلع الثمانينات، لم تحدث تغييرا جوهريا في التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني. فالقطاعات الخدمية ظلت، رغم النمو السريع نسبيا لقطاعات الانتاج المادي، او القطاعات السلعية، هي المسهم الرئيسي في الناتج المحلي الاجمالي، كما ظلت هي القطاعات المهيمنة الموجهة للاقتصاد الوطني والمستخدمة الاكبر للقوة العاملة. فعلى الرغم مما استهدفته خطتا الدولة الثلاثية والخمسية، من تعديل في الهيكل الاقتصادي لصالح قطاعات الانتاج، فان